بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة

نسألُ اللهَ تعالى حُسنَ الخاتمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فلا مضل له، ومَنْ يُضلل فلا هادي له، وأشهد أنَّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: 1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 70، 71].

أما بعد،

فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد أيضًا،

فإنَّ علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع العلوم النافعة، يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويُعْنى به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم وسِفالتهم، وهو من أكثر العلوم توجًا في فنونها لاسيما الفقه الذي هو إنسان

عيونها ؛ ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء[1].

ونحن بحمد الله تعالى في أزمنة ترتفع فيها أعلام السنة، ويتطلع المسلمون إلى بزوغ فجر جديد على الأمة، فمن فضل الله تعالى على شباب الصحوة الإسلامية في جُلِّ البلاد، ثم بجهد وجهاد العلماء انتبه الشباب إلى أهمية الإسناد، وصار بُغيتَهم الصحيحُ الثابتُ عن خير العباد، وكيف لا يهتم الشباب المسلم بصحة الحديث وسلامة الإسناد، وهو الشرف الذي خصَّ الله تعالى به هذه الأمة، وشرَّف به هذه الملة.

قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «نَقْلُ الثقةِ عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خَصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، ولكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصرًا، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه. ثم قال: وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، أما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى. ثم قال: «وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلًا، ولا إلى تابع له، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص»[2] كما أنَّ الواجب على الدعاة إلى الله – عَزَّ وَجَلَّ – أن يكونوا على بصيرة في الدين عملًا بقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ﴾ [يوسف: 108]

(1) «مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح» (11، 12).

(2) باختصار من «الفِصَل في الأهواء والملل والنحل» (2/ 69)، ط: مكتبة السلام العالمية.

ولا شك أن من البصيرة الواجبة أنْ يقفَ الداعي على ما يبثه من أحاديث هل هي من الصحاح الثوابت فيكون مُثابًا على إشاعتها وتعليمها، أم من الموضوعات فيكون متوعدًا على نشرها وترويجها، قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ روى عني حديثًا يرى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبين**»[1]، وقال ﷺ: «**مَنْ كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[2].

ومن فوائد دراسة علم الحديث: عدم اندراس أدلة الشريعة، فإذا جهل الناس أدلة الشريعة عجزوا عن نصرتها والنهوض بها.

ومن فوائد دراسته: تقويم النفوس بأخلاق النبي ﷺ وآدابه، وتقويم الألسن بجوامع كلمه وفصل خطابه.

ومن ذلك: تجديد الصلاة والتسليم على سيد الأولين والآخرين، وتجديد الترضي والترحم على الصحابة والتابعين.

ومن ذلك: الفوز بدعائه ﷺ: «**نضَّر الله امرءً سمع منا حديثًا فبلَّغه إلى مَنْ لم يسمعه، فرُبَّ حامل فقه ليس بفقيه، ورُبَّ حامل فقه إلى مَنْ هو أفقه منه**»[3].

قال العلامة جمال الدين القاسمي: «وإن من أعظم ما يسعى إليه الساعون، ويتنافس في الدعوة إليه المتنافسون، علوم الحديث الكاشفة النقاب عن جمال وجوه مجملات الكتاب، والمدار لتفصيل الأحكام، وتبيين أقسام الحلال والحرام، إذ مستندها ما صحَّ من الأخبار وثبت حسنه من الآثار، ولا طريق لتعرف ذلك إلا بما اصطلح عليه من أصول تلك المسالك، ولما كان الشيء يشرف بشرف موضوعه أو بمسيس

---

(1)، (2)، (3) سيأتي تخريجها - إن شاء الله-.

الحاجة إليه، كان فنُّ المصطلح مما جمع الأمرين، وفاز بالشرفين، لأنه يبصر من سواء السبيل الجواد، ويُرقي الهمم لتعرف سنن الرشاد»[1].

فلما كان علم الحديث بهذه الأهمية، والانتساب إلى أهله من أعظم المنح الإلهية والعطايا الربانية، رجوتُ بهذا الكتاب أن أتشرف بالانتساب إلى آله، وإن كنت عالة على المتقدمين من رجاله، وقد أنكر بعض الناس على أهل هذه الأزمنة المتأخرة التصنيف عملًا بقول القائل، مع أنه ليس تحته طائل: «ما ترك الأول للآخر» والحق الحقيق بالقبول الذي يرتضيه نقاد الفحول: «كم ترك الأول للآخر».

قال أحد العلماء: «فإنما يستجاد الشيء ويسترذل لجودته ورداءته في ذاته لا لقدمه وحدوثه، ويقال: «ليس كلمة أضرَّ بالعلم من قولهم: «ما ترك الأول شيئًا»؛ لأنه يقطع الآمال عن العلم، ويحمل على التقاعد عن التعلم، فيقتصر الآخر على ما قدم الأول من الظاهر، وهو خطر عظيم، وقول سقيم، فالأوائل وإن فازوا باستخراج الأصول وتمهيدها، فالأواخر فازوا بتفريع الأصول وتشييدها».

والأواخر في كل علم وفن عالة على المتقدمين، وعملهم ثمرة لشجرة غرسها سلفهم الصالحون، فعاد الفضل للأوائل، ولا يُنافي هذا احتياج أهل كل عصر لمعاصريهم، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ [إبراهيم: 4].

ولاشك في أن كتب الأقدمين هي المعين الذي لا ينضب، إلا أنَّ همم الطلاب في العصور المتأخرة غالبًا تقصر دونها، ويصعب عليهم فهمها واستيعابها، فإن وجد فيهم صاحب الهمة العالية والدرجة الرفيعة السامية فنصيحتنا له ما كتب الأوائل، ففيها من البركة والعلم والخير ما يكفي نهمة المنهوم، ويشبع الجائع من هذه العلوم، ومن قصر

(1) «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث» لجمال الدين القاسمي (35، 36).

فهمه دون علومهم فهذه كتب المتأخرين أسهل متناولًا وأيسر للطالبين تفتح لهم مغاليق العلوم.

فدونك كتاب سهل المأخذ، حسن الترتيب، قليل الغريب، صحيح الأسانيد، عزوت كل قول لقائله. وجمعت فيه غررًا من الفوائد، ودررًا من الفرائد، واستفدت فيه من ثلة من المصنفين المتقدمين والمتأخرين، ولم أشترط النقل عن علماء أهل السنة تحصيلًا للفائدة، وابتدأتُ كتابي بتمهيد يشتمل على عدة مباحث:

المبحث الأول- في التعريف بعلم الحديث، رواية ودراية.

والمبحث الثاني- في نشأة هذه العلوم، وما صنف فيها من مشاهير المصنفات.

والمبحث الثالث- في بعض التعريفات المهمة.

ورابع المباحث- في حكم رواية الحديث بالمعنى، ثم ذكرتُ فصلًا نفيسًا في آداب طالب الحديث.

ثم قسمتُ الحديث بحسب القبول والرد إلى مقبول ومردود، وقسمتُ المقبول إلى صحيح وحسن، ثم ذكرتُ أصناف الضعيف بحسب فَقْد شرط من شروط الصحة، ثم أردفتُ هذا التقسيم بتقسيم آخر بحسب عدد الرواة إلى متواتر وآحاد، وقسمتُ الآحاد إلى غريب وعزيز ومشهور.

ثم أردفتُ ذلك بتقسيم الحديث من حيث منتهي السند إلى حديث قدسي وحديث مرفوع وموقوف ومقطوع.

ثم ذكرت فصلًا في لطائف الإسناد، وآخر في لطائف الرواة، ثم ذكرتُ عدة علوم من علوم الحديث تعرضتُ لبعضها خلال المباحث الأخرى للكتاب، وأردت زيادة إيضاح لها، وتنويه بأهميتها، وأهم المصنفات فيها، وأسميتُ هذا الكتاب الذي

سعدت بجمعه وترتيبه، وشرفتُ بتحقيقه وتنقيحه «نظم الدرر في مصطلح علم الأثر».

والله تعالى هو المسئول والمأمول أنْ يتقبلَ منا أعمالنا على ما فيها من قصور وخلل، وأنْ يُوفقنا لصالح القول والعمل، وأن يختم لنا بخاتمة السعادة، وأن يرزقنا الحسنى وزيادة.

ولا أنسى أن أشكر لأخي في الله الدكتور أشرف الرفاعي جهده المشكور، ونصائحه الغالية، وتحقيقاته لبعض الأحاديث، ومن نسبة القول إلى قائله، والفضل إلى أهله أشرت إلى هذه المواضع.

وصلى الله على المبعوث رحمة للعالمين، وآل بيته الطيبين الطاهرين،

وأصحابه الغر الميامين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

تمهيد يشتمل على:

1- **التعريف بعلم الحديث.**

2- **نشأة علم الحديث التاريخية وأهم المصنفات فيه.**

3- **تعريفات مهمة.**

4- **حكم رواية الحديث بالمعنى.**

5- **آداب طالب الحديث.**

1- التعريف بعلم الحديث

قال الدكتور صبحي الصالح: «كيفما تقلب مادة الحديث تجد معنى (الإخبار(واضحًا فيها حتى في قوله تعالى:﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ ﴾[الطور: 34] وقوله: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا ﴾[الزمر: 23]».

وقد استشعر بعض العلماء في مادة الحديث معنى (الجِدَّة) فأطلقوه على ما يُقابل القديم، وهم يريدون بالقديم كتاب الله.

والنبي ﷺ سمى بنفسه قوله حديثًا. عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قلتُ يا رسول الله: مَنْ أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال «**لقد ظننتُ يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أولَ منك، لما رأيتُ من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة مَنْ قال: لا إله إلا الله خالصًا قبل نفسه**»[1].

والحديث في اصطلاح جمهور المحدثين: يُطلق على قول النبي ﷺ وفعله وتقريره، **ومعنى التقرير:** أنه فعل أحد أو قال شيئًا في حضرته ﷺ ولم يُنكره، ولم ينه عن ذلك بل سكت وقرر.

ثم الحديث متن وسند: فالمتن هو ألفاظ الحديث التي يتقوم بها المعنى، والسند: إخبار عن طريق المتن، وهو رجاله الذين رووه[2].

---

(1) باختصار من «علوم الحديث ومصطلحه» للدكتور صبحي الصالح (4،5)، ط. دار العلم للملايين. والحديث: رواه البخاري (11/ 426) «الرقاق» باب: «صفة الجنة والنار».

(2) باختصار من «الحطة في ذكر الصحاح الستة» لأبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي (من 54إلى 56) ط. دار الكتب العلمية، وقد أغفل رحمه الله في تعريف الحديث ما أُضِيفَ إلى النبي ﷺ من صفة، وسوف يأتي ذلك في تعريف الخبر.

وقال الدكتور محمد عجاج الخطيب ما ملخصه: «يشتمل علم الحديث على موضوعين رئيسيين: علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية.

فموضوع علم الحديث رواية: أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته من حيث نقلها نقلًا دقيقًا، فهو يتناول ضبط كل حديث ونقله.

وعلم الحديث الخاص بالدراية: هو مجموعة القواعد والمسائل التي يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد، وقد أطلق علماء الحديث على علم الحديث دراية اسم (علوم الحديث)، واسم (مصطلح الحديث)، واسم (أصول الحديث)، وكلها أسماء لمسمى واحد»[1].

(1) باختصار من «أصول الحديث علومه ومصطلحه» للدكتور محمد عجاج الخطيب (من 7 إلى 9) ط.دار الفكر.

2- نشأة علم الحديث والمصنفات فيه

قال الحافظ: «فمن أول مَنْ صنفَ في ذلك القاضي أبو محمد الرَّامَهُرْمُزِي في كتابه «المحدث الفاصل»، لكنه لم يستوعبْ، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري، لكنه لم يُهذبْ ولم يُرتبْ، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمل على كتابه مستخرجًا «وأبقى أشياء للمتعقب»، ثم جاء بعدهم أبو بكر البغدادي فصنفَ في قوانين الراوِية كتابًا سماه (الكفاية)، وفي آدابها كتابًا سماه (الجامع لآداب الشيخ والسامع) وقَلَّ فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابًا، فكان كما **قال الحافظ أبو بكر ابن نقطة:** «كل مَنْ أنصف، علم أنَّ المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه»، ثم جاء بعدهم بعض مَنْ تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب، فجمع القاضي (القاضي عياض) كتابًا لطيفًا سماه (الإلماع)، وأبو حفص الميانجي جزءًا سماه (ما لا يسع المُحَدِّثَ جَهْلُهُ)، وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت، و(بُسِطَت) ليتوفر علمها، (واختُصِرَت) لتيسير فهمها، إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن الصلاح عبد الرحمن الشَّهْرَزُوْرِي نزيل دمشق، فجمع لما ولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهذب فنونه وأملاه شيئًا بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها، وضمَّ إليها من غيرها نُخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره؛ فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يُحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له، ومنتصر[1].

---

(1) «نزهة النظر» شرح نخبة الفكر (من 15 : 17) سلسلة السلفيون يتحدثون عن المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

وقول الحافظ: من أول مَنْ صنف القاضي: أبو محمد الرامهرمزي – وهو المتوفى سنة 360هـ – احتياط حسن، وكتاب الرامهرمزي نُشِرَ لأول مرة عن أربع نسخ مخطوطة بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب طبع دار الفكر.

وكتاب الحاكم (معرفة علوم الحديث) مطبوع أيضًا بتصحيح وتعليق الأستاذ الدكتور السيد معظم حسين، وطبع تحت إدارة جمعية المعارف العثمانية الكائنة في عاصمة حيدر أباد الدكن، والحاكم توفي سنة 405هـ.

ولم أقف على مصنف أبي نعيم المتوفى سنة (430هـ)، وكتابه في أصول الحديث سماه «المستخرج».

أما الخطيب البغدادي فله كتاب «الكفاية في علم الراوية» مطبوع بتقديم المحدث محمد الحافظ التيجاني، مراجعة الأستاذين عبد الحليم محمد عبد الحليم وعبد الرحمن حسن محمود ط.دار الكتب الحديثة بالقاهرة.

وكتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» مطبوع أيضًا في جزئين بتحقيق الدكتور محمود الطحان، وطبع مكتبة المعارف بالرياض، وتُوفي الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (463هـ).

أما كتاب «الإلماع» للقاضي عياض فهو مطبوع أيضًا بتحقيق السيد أحمد صقر، والناشر دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس، وتوفي القاضي عياض بن موسى اليَحْصبي سنة (544هـ).

أما (رسالة المَيَانَجِي) المتوفى سنة (581هـ) وهي مطبوعة أيضًا بتحقيق وتعليق صبحي السامرائي، طبع شركة الطبع والنشر الأهلية ببغداد.

وأما كتاب ابن الصلاح المشهور «بمقدمة ابن الصلاح» المتوفى (سنة 643هـ)، **فكما قال الحافظ:** «فلا يحصى كم ناظم له، ومختصر ومستدرك عليه، ومعارض له» فشرحه الحافظ العراقي المتوفى سنة (725هـ) في كتابه (التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح)، وهو مطبوع بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ونشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

وللحافظ ابن حجر العسقلاني عليه شرح يُسمى: «الإفصاح عن نكت ابن الصلاح» وهو مشهور بالنكت على ابن الصلاح.

واختصره الحافظ البُلْقَيني المتوفى سنة (805هـ) وسماه: «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح».

واختصره الإمام النووي المتوفى سنة (676هـ) في كتابه: «الإرشاد» ثم اختصره في «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير» وهو الذي شرحه السيوطي المتوفى سنة (911هـ) في كتابه «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي».

واختصره بدر الدين بن جماعة الكناني المتوفى سنة (733هـ) في كتابه «المنهل الروي في الحديث النبوي».

واختصره الحافظ ابن كثير المتوفى سنة (774هـ) في: «الباعث الحثيث»[1] وعلَّق على شرحه الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ.

ونظم الزين العراقي المتوفى سنة (806هـ) مقدمة ابن الصلاح، وزاد عليها في ألفية سماها: «نظم الدرر في علم الأثر» وشرحها السخاوي المتوفى (سنة 902هـ)

---

(1) كتاب الحافظ ابن كثير اسمه: «اختصار علوم الحديث» وأما «الباعث الحثيث» فهو تعليق الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ عليه. المصحح. دار الحرمين.

في كتابه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»، وللسيوطي ألفية عارض بها ألفية العراقي، وجمع فيها زيادات كثيرة عليها، وشرحها محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي المتوفى سنة (1329هـ) وسماه: «منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر».

وللشيخ أحمد شاكر كذلك تعليقات نافعة على ألفية «السيوطي».

ومن الكتب المصنفة في هذا الفن: كتاب «الاقتراح في بيان الاصطلاح» لابن دقيق العيد المتوفى سنة (702هـ) وهو مطبوع بتحقيق قحطان عبد الرحمن الدوري، ط. مطبعة الإرشاد ببغداد.

واختصره تلميذه الذهبي (ت748) في مصنف سماه «الموقظة في علم مصطلح الحديث» وهو مطبوع باعتناء عبد الفتاح أبوغدة، ونشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

ومن أنفع الكتب المصنفة في هذا الفن: كتاب (نخبة الفكر في مصطلح علم الأثر) للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (852هـ) وشرحها شرحًا مختصرًا أيضًا باسم (نزهة النظر شرح نخبة الفكر).

ومن الكتب الجامعة كذلك: كتاب (تنقيح الأنظار) لمحمد بن إبراهيم الوزير المتوفى سنة (840هـ)، وشرحه محمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني المتوفى سنة (1182هـ) وسماه (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) وهو مطبوع بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، وطبع المكتبة السلفية.

وللمعاصرين جهود مشكورة في خدمة هذا العلم **فمن ذلك:** كتاب «قواعد التحديث» للقاسمي، و«أصول الحديث» للدكتور محمد عجاج الخطيب، ط. دار الفكر.

ومن ذلك: «علوم الحديث ومصطلحه» للدكتور صبحي الصالح، ط. دار العلم للملايين.

ومن ذلك: «الحديث النبوي مصطلحه وبلاغته وكتبه» للدكتور محمد الصباغ.

ومن ذلك: «تيسير مصطلح الحديث» للدكتور محمود الطحان وهو أوسعها انتشارًا.

وقد استفدنا بحمد الله تعالى من هذه المصنفات، وكذلك مصنفات اللكنوي وكتاب «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي، وأكثرها بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ومع علمنا بشدة تعصبه للمذهب الحنفي، ووقوعه أحيانًا في أهل السنة، وتعظيمه للكوثري، إلا أن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها التقطها، والمؤمن يحب من وجه ويبغض من وجه، كما استفدنا كثيرًا في هذا الكتاب خاصة، وفي كتبنا عامة من شيخ المحققين في عصرنا، وخاتمة المجددين في زماننا، العلامة محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة، ونفعنا الله بعلومه، ومتعنا ببركة مصنفاته.

3- تعريفات مهمة

1- الخبر والأثر:

الخبر هو ما أُضِيفَ إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، فهو بمعنى الحديث عند قوم.

وقيل: هو أعم من الحديث فهو ما أُضِيفَ إلى النبي ﷺ أو غيره من صحابي فمن دونه.

والأثر يأتي بمعنى الحديث أيضًا، أي: ما أُضِيفَ إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

وقيل: هو ما أُضِيفَ إلى الصحابة والتابعين من أقوال وأفعال.

قال الدكتور على محمد نصر: ولكن الأرجح ترادفهما، واشتمال كل منهما للمرفوع والموقوف والمقطوع؛ لصنيع جمهور المحدثين في كتبهم التي جمعوا فيها كل ما أُثِرَ عن النبي ﷺ، وعن أصحابه والتابعين[1].

2- المُسْنَد (بفتح النون):

يُطلق على ثلاثة معانٍ:

1- الحديث المتصل المرفوع.

2- الكتاب الذي جُمِعَ فيه مرويات كل صحابي على حدة كـ «مسند الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ».

3- الرجال الموصلون إلى المتن، وعلى هذا فهو مرادف للسند.

---

(1) انظر: «النهج الحديث في مختصر علوم الحديث» للدكتور على محمد نصر [20] العدد [39] من «سلسلة دعوة الحق عن رابطة العالم الإسلامي».

3- **المُسْنِد (بكسر النون):**

وهو مَنْ يروي الحديث بإسناده.

4- **الطبقة:**

الجماعة من المحدثين أو الرواة الذين تقاربوا في السن فتعاصروا، واشتركوا في الأخذ عن شيخ أو شيوخ بأعيانهم.

5- **المُحَدِّث:**

اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال:

الأول- هو مَنْ تحمل الحديث رواية واعتنى به دراية، وهو قول العلامة الجزائري.

الثاني- أنه مَنْ كانت له كتب وقراءة، وسماع ووعي، ورحلة إلى المدائن والقرى وحوى أصولًا من فنون الحديث، وفروعًا من كتب المسانيد والعلل، والتاريخ الكثيرة جدًا والشاملة لكتب الفن، وقد عُزي هذا إلى زين الدين العراقي.

الثالث- أنه مَنْ اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع مروياته، واطلع على كثير من الرواة والروايات، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه واشتهر ضبطه، وأقل درجاته في الحفظ أنْ يحفظَ من الأحاديث عشرين ألفًا، مع معرفة أسانيدها، ورجالها جرحًا وتعديلًا.

6- **الحافظ:**

وقع الخلاف بين السلف والخلف في تعريف الحافظ، فالسلف يرون أنَّه لا فرق بين الحافظ والمحدِّث، وأما الخلف فالحافظ عندهم أوسع علمًا بالحديث، وأعلى رتبة من المحدِّث.

وقد عُرِفَ بتعريفات من أشهرها: أنَّه مَنْ حفظ مائة ألف حديث متنًا وإسنادًا ولو بطرق متعددة، ووعى ما يحتاج إليه، وعرف شيوخه وشيوخ شيوخه؛ بحيث إن ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله.

7- الحاكم:

عرفه الشيخ علىّ القارئ وجماعة من المحققين: بأنه الذي أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متنًا وإسنادًا، وجرحًا وتعديلًا وتاريخًا ونحو ذلك مما يتعلق بها من ناحية هذا الفن.

وعُرِفَ بأنه مَنْ أحاط بالسُّنَّة.

وعُرِفَ أيضًا بأنه مَنْ حفظ ثمانمائة ألف حديث مع الإحاطة بها متنًا وإسنادًا، وتعديلًا وغير ذلك.

8- أمير المؤمنين في الحديث:

قيل: هو مَنْ تبحر في علم الحديث رواية ودراية، وأحاط علمه بجميع الأحاديث ورواتها جرحًا وتعديلًا، وبلغ في حفظ كل ذلك الغاية، ووصل في فهمه لها النهاية، وجُرِّبَ في كل ذلك فلم يأخذ عليه آخذ، ولم يلحق به لاحق، وإنما حاز قصب السبق في كل ذلك، ولم يفز بهذا اللقب إلا الأفذاذ.

كشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وإسحاق ابن راهويه، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والدار قطني، وابن حجر العسقلاني فرحمة الله على الجميع.

4- حكم رواية الحديث بالمعنى

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ ما ملخصه:

«قال كثير من السلف وأهل التحري في الحديث: لا تجوز الرواية على المعنى؛ بل يجب مثل تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير، ولا زيادة ولا حذف، ولم يفصلوا بين العالم بمعنى الكلام وموضوعه وما ينوب منه مناب بعض وما لا ينوب منابه، وبين غير العالم بذلك، وقد ذكر عن بعض السلف: أنه كان يروي الحديث على المعنى إذا علم المعنى وتحققه، وعرف القائم من اللفظ مقام غيره.

وقال جمهور الفقهاء: يجوز للعالم بمواقع الخطاب، ومعاني الألفاظ رواية الحديث على المعنى، وليس بين أهل العلم خلاف في أنَّ ذلك لا يجوز للجاهل بمعنى الكلام، وموضع الخطاب، والمحتمل منه وغير المحتمل.

وقال قوم من أهل العلم: الواجب على المحدث أن يروي على اللفظ إذا كان معناه غامضًا محتملًا، فأما إذا لم يكن كذلك بل كان معناه ظاهرًا معلومًا، وللراوي لفظ ينوب مناب لفظ الرسول ﷺ غير زائد عليه ولا ناقص منه، ولا محتمل لأكثر من معنى لفظه ﷺ جاز للراوي روايته على المعنى، وذلك يجوز نحو أن يبدل قولة: قام بنهض، وقال بتكلم، وجلس بقعد، وعرف بعلم، ومثل هذا مما يطول، وهذا القول هو الذي نختاره، مع شرط آخر وهو أن يكون سامع لفظ النبي ﷺ عالمًا بموضوع ذلك اللفظ في اللسان، وبأنَّ رسول الله ﷺ يريد به ما هو موضوع له، فإن علم تجوزه به واستعارته له لم يسغ له أن يروي اللفظ مجردًا دون ذكره ما عرفه من قصده ﷺ ضرورة.

ويدل على ذلك: اتفاق الأمة على أن للعالم بمعنى خبر النبي ﷺ، وللسامع بقوله أن ينقل معنى خبره بغير لفظه وغير اللغة العربية.

قال واثلة بن الأسقع: إذا حدثناكم [وقال قتيبة] إذا جئناكم بالحديث على معناه فحسبكم.

وقال محمد بن سيرين: كنتُ أسمع الحديث من عشرة، المعنى واحد واللفظ مختلف»[1].

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا أراد رواية الحديث بالمعنى فإن لم يكن خبيرًا بالألفاظ ومقاصدها عالمًا بما يُحيل معانيها لم يجز له الراوِية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم، بل يتعين اللفظ، وإن كان عالمًا بذلك، فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: لا يجوز مطلقًا، وجوزه بعضهم في غير حديث النبي ﷺ ولم يجوزوه فيه، وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة: يجوز في الجميع إذا جزم بأنه أدى المعنى، وهذا هو الصواب الذي تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم رضي الله عنهم، في روايتهم القضية الواحدة بألفاظ مختلفة، ثم هذا في الذي يسمعه في غير المصنفات، أما المصنفات فلا يجوز تغييرها، وإن كان بالمعنى، أمَّا إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لاشك فيه، فالصواب الذي قاله الجماهير: أنه يرويه على الصواب ولا يُغيره في الكتاب، بل ينبه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب فيقول: كذا وقع، والصواب كذا»[2].

---

(1) «الكفاية» (من 300 إلى 317) باختصار.

(2) «مقدمة الإمام النووي لشرح صحيح مسلم» (1/ 36، 37).

وينبغي للراوي بالمعنى أن يقول بعد روايته الحديث: أو: كما قال أو: نحوه، أو: شبهه، أو شكله.

عن أبي إدريس: أن أبا الدرداء كان يحدث بالحديث عن رسول الله ﷺ فإذا فرغ منه قال: هذا أو نحو هذا، أو شكله[1].

(1) «الكفاية» [310].

5- آداب طالب الحديث

قال الحافظ الخطيب البغدادي: «الواجب أن يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدبًا، وأشد الخلق تواضعًا، وأعظمهم نزاهة وتدينًا، وأقلهم طيشًا وغضبًا ؛ لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه، وسيرة السلف الأخيار من أهل بيته وأصحابه، وطرائق المحدثين، ومآثر الماضين، فليأخذوا بأجملها وأحسنها، ويصدفوا عن أرذلها وأدونها. ثم روى بسنده عن أبي عاصم قال: «مَنْ طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدنيا، فيجب أن يكون خير الناس».

وعن ابن شهاب قال: «إن هذا العلم أدب الله الذي أدب به نبيه ﷺ، وأدب النبي ﷺ أمته، أمانة الله إلى رسوله، ليؤديه إلى ما أدَّى إليه، فمَنْ سمع علمًا فليجعله أمامه حجة فيما بينه وبين الله عَزَّ وَجَلَّ» .

ثم قال: «وأنا أذكر في كتابي هذا بمشيئة الله ما بنقلة الحديث وُحمَّاله حاجة إلى معرفته واستعماله، من الأخذ بالخلائق الزكية، والسلوك للطرائق الرضية في السماع والحمل والأداء، والنقل وسنن الحديث ورسومه، وتسمية أنواعه وعلومه، على ما ضبطه حفاظ أخلافنا عن الأئمة من شيوخنا وأسلافنا، ليتبعوا في ذلك دليلهم، ويسلكوا بتوفيق الله سبيلهم، ونسأل الله المعونة على ما يرضى، والعصمة من اتباع الباطل والهوى»[1].

---

(1) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي بتحقيق الدكتور محمود الطحان (1/ 78) ط. مكتبة المعارف بالرياض.

ثم ساق الحافظ الخطيب كتابًا بديعًا فريدًا لم يسبق إلى مثله في بيان الأخلاق التي ينبغي لطالب الحديث أن يتمسك بها، وهذه جملٌ مفردة من كتابه على سبيل الاختصار؛ حتى لا نحرم بركة علم الأكابر والأخيار.

فمن ذلك: أنْ يخلص نيته في طلبه، ويكون قصده بذلك وجه الله سبحانه، لقول النبي ﷺ **«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى»**[1].

وليحذر أن يجعله سبيلًا إلى نيل الأعراض، وطريقًا إلى أخذ الأعواض، فقد جاء الوعيد لمن ابتغى ذلك بعلمه.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَنْ تعلَّم علمًا مما يُبْتغى به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عَرَض الدنيا لم يجد عَرْفَ الجنَّة يوم القيامة»**[2].

❁ وليتق المفاخرة والمباهاة، وأنْ يكون قصده في طلب الحديث نيل الرئاسة، واتخاذ الأتباع وعقد المجالس، فإن الآفة الداخلة على العلماء أكثرها من هذا الوجه.

---

(1) رواه البخاري (1/ 9) «بدء الوحي»، ومسلم (13/ 53، 54) «الأمارة»، وأبو داود (6/ 284،285) «الطلاق»، والنسائي (1/ 59،60) «النية».

قال ابن الصلاح: ومن أقرب الوجوه في إصلاح النية فيه ما رويناه عن أبي عمرو إسماعيل بن نجيد أنه سأل أبا جعفر: أحمد بن حمدان – وكانا عبدين صالحين – فقال له: بأي نية أكتب الحديث ؟ فقال: ألستم ترون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة؟ قال: بلى. قال: فرسول الله ﷺ رأس الصالحين. «مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح» [250].

(2) رواه أبو داود (10/ 97،98) «العلم»، وابن ماجه (1/ 93) «المقدمة»، والحاكم (1/ 85)، وأحمد (2/ 338)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (1/ 190)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (5/ 347)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح سنده ثقات رواته على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي وصححه الألباني.

❁ وليجعل حفظه للحديث حفظ رعاية لا حفظ رواية، فإن رواة العلوم كثير ورعاتها قليل، وربَّ حاضرٍ كالغائب، وعالم كالجاهل، وحامل للحديث ليس معه منه شيء.

❁ وليعلم أن الله تعالى سائله عن علمه فيم طلبه، ومجازيه على عمله به.

❁ قال رسول الله ﷺ: «**لا تزول قدما عبدٍ يوم القيامة حتى يُسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وشبابه فيما أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن علمه ماذا عمل فيه**»(1).

❁ وإذا رزقه الله تعالى حفظ كتابه، فليحذر أن يشتغل عنه بالحديث أو غيره من العلوم اشتغالًا يؤدي إلى نسيانه، ثم الذي يلي القرآن من العلوم أحاديث رسول الله ﷺ وسننه، فيجب على الناس طلبها، إذ كانت أسَّ الشريعة وقاعدتها، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: 7].

وقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: 80].

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: 3].

وبحسب المرء أن يشتغل في هذا الزمان بسماع السنن وطلب الحديث، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ، فطوبى للغرباء**»(2).

---

(1) رواه الترمذي (9/ 253) «صفة القيامة» وقال: حسن صحيح، وحسنه الألباني لشواهده في «الصحيحة».

(2) رواه مسلم (2/ 176) «الإيمان»: باب بيان أن الإسلام بدأ غريبًا. قال أشرف الرفاعي: ورواه الخطيب من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، وقد رواه من طريقه كذلك الترمذي =

❁ وإذا عزم الله تعالى لامرئ على سماع الحديث وحضرته نية في الاشتغال به فينبغي أن يقدم المسألة لله تعالى أن يوفقه فيه ويعينه عليه، ثم يُبادر إلى السماع ويحرص على ذلك من غير توقف ولا تأخير.

❁ ويعمد إلى أسند شيوخ مصره وأقدمهم سماعًا، فيديم الاختلاف إليه، ويُواصل العكوف عليه.

ومذاهب العلماء تختلف في ذلك **فمنهم**: مَنْ يكتفي بسماع الحديث نازلًا مع وجود مَنْ يرويه عاليًا، **ومنهم**: مَنْ لا يقنع بذلك، ولا يقتصر على النزول وهو يجد العلو، وأهل النظر أيضًا مختلفون في ذلك، **فمنهم**: مَنْ يرى أن السماع النازل أفضل؛ لأنه يجب على الراوي أن يجتهد في معرفة جرح مَنْ يروي عنه وتعديله، والاجتهاد في أحوال رواة النازل أكثر، فكان الثواب فيه أوفر، **ومنهم**: مَنْ يرى أن سماع العالي أفضل، لأن المجتهد مخاطر، وسقوط بعض الإسناد مسقط لبعض الاجتهاد، وذلك أقرب إلى السلامة، فكان أولى، والذي نستحبه طلب العالي، إذ في الاقتصار على النازل إبطال الرحلة وتركها، فقد رحل خلق من أهل العلم قديمًا وحديثًا إلى الأقطار البعيدة طلبًا لعلو الإسناد.

❁ ويقدم السماع ممن علا إسناده على ما ذكرنا، فإن تكافأت أسانيد جماعة من الشيوخ في العلو، وأراد الطالب أن يقتصر على السماع من بعضهم، فينبغي أن يتخير المشهور منهم بطلب الحديث المشار إليه بالإتقان له، والمعرفة به، وإذا تساووا في الإسناد والمعرفة فمَنْ كان من الأشراف وذوى الأنساب فهو أولى بأن يسمع منه.

=[2765] وابن عدي في «الكامل» (6/ 59)، والطبراني في «الكبير» (17/ 16) رقم [11]. وكثير بن عبد الله ضعفه بل وهاه غير واحد من الأئمة الحفاظ، ولذلك استبدلنا روايته برواية مسلم في «الصحيح» من طريق يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

هذا كله بعد استقامة الطريقة، وثبوت العدالة، والسلامة من البدعة، فأما مَنْ لم يكنْ على هذه الصفة فيجب العدول عنه، واجتناب السماع منه.

❁ وينبغي لطالب الحديث أن يتميز في عامة أموره عن طرائق القوم باستعمال آثار رسول الله ﷺ ما أمكنه، وتوظيف السنن على نفسه، فإن الله تعالى يقول: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: 21].

عن الحسن قال: «كان الرجل يطلب العلم فلا يلبث أن يرى ذلك في تخشعه، وهديه، ولسانه، وبصره، ويده».

وعن ابن عيينة قال: «كان الشاب إذا وقع في الحديث احتسبه أهله»، قال الخطيب فقلنا: يعني «أنه كان يجتهد في العبادة اجتهادًا يقطعه عن أهله فيحتسبونه عند ذلك».

وعن قاسم بن إسماعيل بن علىّ قال: كنا بباب بشر بن الحارث فخرج إلينا فقلنا: يا أبا نصر حدثنا؛ فقال: «أتؤدون زكاة الحديث؟ قال: قلت له: يا أبا نصر! وللحديث زكاة؟ قال: نعم! إذا سمعتم الحديث فما كان في ذلك من عمل أو صلاة أو تسبيح استعملتموه».

وعن عبيد بن محمد الوراق **قال:** سمعتُ بشر بن الحارث يقول: يا أصحاب الحديث أدُّوا زكاة هذا الحديث. قالوا: يا أبا نصر كيف نُؤدي زكاته ؟ قال: اعملوا من كل مائتي حديث بخمسة أحاديث.

❁ ويجب على طالب الحديث أن يتجنب اللعب والعبث، والتبذل في المجالس بالسخف، والضحك، والقهقهة، وكثرة التنادر، وإدمان المزاح والإكثار منه، فإنما يستجاز من المزاح يسيره ونادره وطريفه، الذي لا يخرج عن حد الأدب وطريقة

العلم، فأما متصله وفاحشه وسخيفه وما أوغر منه الصدور وجلب الشر فإنه مذموم، وكثرة المزاح والضحك يضع من القدر، ويزيل المروءة.

❁ وإذا خاطب الطالبُ المحدِّثَ عظمه في خطابه بنسبته إياه إلى العلم، مثل أن يقول له: أيها العالم، أو: أيها الحافظ، ونحو ذلك.

وإذا قال الطالب للمحدث في خطابه له: يا سيدي، كان ذلك جائزًا.

❁ وينبغي على الطالب هيبة المحدث.

عن مغيرة قال: «كنا نهاب إبراهيم [أي النَّخَعي] كما يُهَاب الأمير».

وعن أيوب قال: «كان الرجل يجلس إلى الحسن ثلاث سنين فلا يسأله عن شيء هيبة له».

قال ابن الخياط يمدح مالك بن أنس:

يَدَعُ الجَوابَ وَلاَ يُرَاجِعُ هَيْبَةً ... وَالسَّائِلُونَ نَوَاكِسُ الأَذْقَانِ

نُورُ الوَقَارِ وَعِزُّ سُلْطَانِ التُّقَى ... فَهُوَ المَهِيْبُ وَلَيْسَ ذَا سُلْطَانِ

❁ وأول ما يلزم الطالب عند السماع أن يصمت، ويصغي إلى استماع ما يرويه المحدث. عن الضحاك بن مزاحم قال: «أول باب من العلم- الصمت، والثاني- استماعه، والثالث- العمل به، والرابع- نشره وتعليمه».

قال الخطيب: ومن الأدب إذا روى المحدث حديثًا فعرض للطالب في خلاله شيءٌ أراد السؤال عنه أن لا يسأل عنه في تلك الحال، بل يصبر حتى يُنهي الراوي حديثه ثم يسأل عما عرض له.

❁ ينبغي للطالب أن يسأل الراوي عن عيون أحاديثه التي ثبتت أسانيدها وتقدم سماعه لها.

قال الخطيب: وإنما كانوا يكتبون في الألواح لكي يحفظوا المكتوب، ثم يمحوا الكتابة، فمَنْ أراد رسم المسموع للتأييد، ومال في كتابته إلى البقاء والتخليد، فكونه في الصحف أولى، وتضمينه الكراريس أحفظ له وأبقى.

قال: ولا يأخذ الطالب نفسه بما لا يطيقه، بل يقتصر على اليسير الذي يضبطه ويحكم حفظه ويتقنه.

❁ ويستحب لمن حفظ عن شيخ حديثًا أن يعرضه عليه ليصححه له ويرده عن خطأ، إن كان سبق إلى حفظه إياه.

وإذا لم يجد الطالب مَنْ يذاكره، أدام ذكر الحديث مع نفسه، وكرره على قلبه.

قال: وينبغي أن يكتب الحديث بالسواد، ثم بالحبر خاصة دون المداد؛ لأنَّ السواد أصبغ الألوان، والحبر أبقاها على مر الدهور والأزمان، وهو آلة ذوى العلم، وعدة أهل المعرفة والفهم[1].

وقال ابن الصلاح ما ملخصه:

ومن أول فائدة طلب الحديث الإفادة:

روينا عن مالك رضي الله عنه أنه قال: «من بركة الحديث إفادة بعضهم بعضًا».

❁ ولا يكن ممن يمنعه الحياء والكبر عن كثير من الطلب:

وقد روينا عن مجاهد أنه قال: «لا يتعلم مستحي ولا مستكبر».

---

(1) باختصار وتصرف من «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (1/ 81-250).

❁ ولا يأنف من أن يكتب عمن دونه ما يستفيده منه.

روينا عن وكيع بن الجراح رضي الله عنه أنه قال: لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه.

❁ ولا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل، وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث، بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين المنتحلين بما هم منه عاطلون.

أنشدنا الأديب الفاضل فارس بن الحسين لنفسه:

ريـــا طَالـــبَ العلـــمِ الـــذِّي ... ذَهبـــتْ بمـــدتِه الروايـــه

كـــنْ في الراويـــة ذَا العنايـــةِ ... بالـروايـــــةِ والدرايـــــه

وَارِوِ القليـــــلَ ورَاءِـــــه ... فالعلـــمُ لَـــيس لـــه نهايـــه

❁ ولتقدم العناية بـ «الصحيحين»، ثم بـ «سنن أبي داود» والنسائي وكتاب الترمذي ضبطًا لمشكلها وفهمًا لخفي معانيها، ولا يحد عن كتاب «السنن الكبير» للبيهقي، فإنَّا لا نعلم مثله في بابه، ثم بسائر ما تمس به حاجة صاحب الحديث إليه من كتب المسانيد كـ«مُسند أحمد» ومن كتب الجوامع المصنفة في الأحكام المشتملة على المسانيد وغيرها، و«موطأ مالك» هو المقدم منها، ومن كتب علل الحديث ومن أجودها كتاب «العلل» عن أحمد بن حنبل وكتاب «العلل» عن الدارقطني. ومن كتب معرفة الرجال وتواريخ المحدثين،ومن أفضلها «تاريخ البخاري الكبير» وكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ومن كتب الضبط لمشكل الأسماء ومن أكملها: كتاب «الإكمال» لابن نصر بن ماكولا، وليكن كلما مرَّ به اسم مشكل أو كلمة من حديث

مشكلة بحث عنها وأودعها قلبه، فإنه يجتمع له بذلك علم كثير في يسر، وليكن تحفظه للحديث على التدريج قليلًا قليلًا مع الأيام والليالي، فذلك أحرى بأن يمتع بمحفوظه.

❁ روينا عن معمر قال: سمعتُ الزهري يقول: مَنْ طلب العلم جملة فاته جملة، وإنما يدرك العلم حديثًا وحديثين.

❁ وليكن الإتقان من شأنه:

قال عبد الرحمن بن مهدي: الحفظ الإتقان.

❁ ثم إن المذاكرة بما يتحفظه من أقوى أسباب الإمتاع به.

روينا عن علقمة النخعي قال: تذاكروا الحديث، فإن حياته ذكره.

وعن إبراهيم النخعي قال: مَنْ سره أن يحفظ الحديث فليحدث به، ولو أنْ يحدث به مَنْ لا يشتهيه.

❁ وليشتغل بالتخريج والتأليف والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له، فإنه كما قال الخطيب الحافظ: يثبت الحفظ، ويزكي القلب، ويشحذ الطبع، ويجيد البيان، ويكشف الملتبس، ويكسب جميل الذكر، ويخلده إلى آخر الدهر، وقلَّ ما يمهر في علم الحديث ويقف على غوامضه، ويستبين الخفي من فوائده إلا من فعل ذلك، وحدث الصوري الحافظ محمد بن عليّ قال: رأيتُ أبا محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ في المنام فقال لي: يا أبا عبد الله! خَرِّج وصنِّف قبل أن يُحال بينك وبينه، ها أنا ذا تراني قد حيل بيني وبين ذلك[1].

---

(1) باختصار وتصرف من «مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح» بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان (252 إلى 255) الناشر محمد عبد المحسن الكتبي – المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.